

Distr.: General
7 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

نائبة الرئيس: السيدة رامبو كويلا (سري لانكا)

ثم الرئيس: السيد روجيكا (سلوفاكيا)

ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر
مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62346 (A)



غير المسددة عن بلون دولار بقليل، أي أعلى بما مقداره ٩٢ مليون دولار من مبلغ ٩٤٥ مليون دولار الذي كان مستحقا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبحلول الموعد النهائي المحدد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت ١٢٥ دولة عضو قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، وقد سددت دولتان مدفوعات بعد ذلك التاريخ. وحث الدول الأعضاء المتبقية على دفع أنصبتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن. وانحصرت الاشتراكات غير المسددة في عدد قليل من الدول الأعضاء، وستحدد ما ستخذه هذه الدول من إجراءات في الأشهر المقبلة بدرجة كبيرة الصورة المالية النهائية لعام ٢٠١٤.

٤ - وتشمل الموارد النقدية للميزانية العادية الصندوق العام التي تسدد إليه الأنصبة المقررة، وصندوق رأس المال المتداول الذي وافقت عليه الجمعية المستوى على مستوى ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. ونتيجة للعجز البالغ ٣١ مليون دولار في نقدية الميزانية العادية في نهاية عام ٢٠١٣، تراجع رصيد صندوق رأس المال المتداول ليصل إلى ١١٩ مليون دولار. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغت نقدية الميزانية العادية ٣٥ مليون دولار، باستثناء صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص حيث بلغ الرصيد ١٥٠ مليون دولار و ٢٣٤ مليون دولار، على التوالي. ويعكس المستوى المنخفض في الحساب الخاص قرار الجمعية العامة بالإذن باستخدام مبلغ ٢٦,٦ مليون من الحساب الخاص كمبلغ دائن للصندوق العام. وتبلغ النقدية المتاحة حاليا ما مجموعه ٤١٩ مليون دولار، بما في ذلك الاحتياطيات.

٥ - وكانت الجمعية العامة قد أذنت، بموجب قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، استخدام رأس المال المتداول والحساب الخاص بصورة استثنائية كآلية تمويل مؤقتة للتصدي

في غياب السيد روجيكا (سلوفاكيا)، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة رامبو كويلا (سري لانكا) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

١ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): مستعينا عند الادلاء ببيانه بعرض بالشرائح الرقمية، قال إنه سيركز على المؤشرات المالية الرئيسة الأربعة: مستوى الأنصبة المقررة والأنصبة المقررة غير المسددة والموارد النقدية المتاحة والمدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء. وإجمالا، فإن المؤشرات المالية لعام ٢٠١٤ إيجابية بشكل عام باستثناء الميزانية العادية. فمستوى النقدية المتاحة للميزانية العادية متدن ويتوقع أن تزداد الحالة ضيقا بحلول أواخر السنة. وتتوقف النتيجة النهائية بدرجة كبيرة على الاشتراكات الواردة في الأشهر المتبقية من السنة.

٢ - ويتوقع أن تكون الأرصدة النقدية دائنة بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحاكم. وستستنفد النقدية المتاحة للمخطط العام لتحديد مباني المقر في تشرين الثاني/نوفمبر: سيستخدم صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص لتغطية احتياجات المخطط العام لتحديد مباني المقر من التدفقات النقدية. وتبذل الأمانة العامة قصارى جهدها لتجهيز المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وللمعدات المملوكة للوحدات تجهيزا سريعا، ويتوقع أن ينخفض نتيجة لذلك مستوى المدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء بحلول نهاية السنة.

٣ - وتابع يقول إن كلا من الأنصبة المقررة والمدفوعات المقبوضة في عام ٢٠١٤ أعلى مما سجل في عام ٢٠١٣. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، زادت الأنصبة المقررة

السلام ٥,٨ بلايين دولار، بما في ذلك أنصبة مقررّة بقيمة بليون دولار صدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويبلغ حجم الاشتراكات الواردة حتى الآن في عام ٢٠١٤ ما قدره ٥,٥ بلايين دولار.

٩ - ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة وللاختلافات في السنة المالية لكل منها، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في سداد أنصبتها بالكامل وفي حينها. وأعرب عن امتنانه للدول الأعضاء البالغ عددها ٣٣ دولة التي سددت جميع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام المستحقة وواجبة الدفع في الوقت الراهن. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان مبلغ قدره حوالي ٤,٢٥ بلايين دولار متاحا لعمليات حفظ السلام: ٣,٨ بلايين دولار للبعثات العاملة و ٣١٠ ملايين دولار للبعثات المغلقة و ١٣٤ مليون دولار للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٠ - وتواصل الأمانة العامة بذل قصارى جهدها من أجل خفض مستوى المبالغ المستحقة للدول الأعضاء إلى أدنى حد. وفي حين أن مبلغا قدره حوالي ١,٣ بليون دولار كان مستحقا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ٥٨٥ مليون دولار للقوات ووحدات الشرطة المشكّلة و ٦٠٢ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات بالنسبة للبعثات العاملة و ٨٦ مليون دولار بالنسبة للبعثات المغلقة - فمن المتوقع أن ينخفض هذا المبلغ إلى ٥٠١ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ذلك مقارنة بمبلغ ٥١٣ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣. وقال إن الأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات تجاه الدول المساهمة بقوات ومعدات حالما تسمح بذلك حالة النقدية. وسترصد الأمانة

لتحديات تدفق النقدية فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مبادئ المقرر، بما في ذلك التكاليف المرتبطة به، إلى أن يتخذ قرار بشأن تمويل التكاليف المرتبطة خلال الدورة التاسعة والستين. بالإضافة إلى ذلك، فإن سلطة الدخول في التزامات التي تمت الموافقة عليها مؤخرا لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا ستعتمد على الرصيد النقدي المتاح في الميزانية العادية.

٦ - ومن شأن تلك الاحتياجات أن تفرض المزيد من الضغوط من حيث إجمالي الوضع النقدي للصندوق العام. وفي حين تبلغ حاليا نقدية الميزانية العادية، بما في ذلك الاحتياطي، ٤١٩ مليون دولار، فمن المتوقع أن تبلغ المدفوعات حتى نهاية السنة نحو ٨٠٠ مليون دولار. وستواصل الأمانة العامة رصد الوضع النقدي عن كثب وستبقي الجمعية العامة على علم به. وستتوقف الوضع النقدي النهائي في نهاية عام ٢٠١٤ بدرجة كبيرة على المدفوعات التي تسدها الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

٧ - وتابع يقول إن الطلب المتغير على أنشطة حفظ السلام يجعل من الصعب التنبؤ بالاحتياجات المالية. كما أن لعمليات حفظ السلام فترة مالية مختلفة، من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بدلا من السنة التقويمية. إضافة إلى ذلك، تصدر الأنصبة المقررة بصورة مستقلة بالنسبة لكل عملية وتصدر هذه الأنصبة لفتترات مختلفة على مدار السنة إذ لا يمكن إصدارها إلا خلال فترة الولاية التي وافق عليها مجلس الأمن بالنسبة لكل بعثة. وتتسبب كل تلك العوامل بتعقيد عملية المقارنة بين عمليات حفظ السلام والميزانية العادية.

٨ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان مجموع المبلغ المستحق لعمليات حفظ السلام ٢,٦ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٤، بلغ مجموع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ

البالغة ١٥٤,٨ مليون دولار سيستهلك قريبا رصيد صندوق رأس المال المتداول، فإن الأمانة العامة تتطلع لأن تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا في أقرب وقت ممكن خلال الجزء الرئيسي من الدورة الحالية لكفالة الملاءة المالية للميزانية العادية. وأعرب عن شكره للدول الأعضاء الـ ١٧٦ التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وهو ما يدل على الدعم القوي الذي يحظى به المشروع.

١٣ - وأشاد بالدول الأعضاء الـ ٢٨ التي كانت قد سددت أنصبتها المقررة بالكامل في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ولاحظ ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها بالكامل للمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر بينما يسجل انخفاض بالنسبة لكل من الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام.

١٤ - وأشار إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٣٠٦/٦٨، أن يقدم تقريرا عن أي عوائق أو عقبات في ما يتعلق بالحسابات التي تفتحها البعثات الدائمة أو موظفوها في مدينة نيويورك والتأثير الذي يحدثه أي من تلك العقبات على السير الملائم لعمل مكاتبها أو على موظفيها، فضلا عن العلاقات المالية للأمانة العامة مع المؤسسات المصرفية في مدينة نيويورك والخيارات البديلة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية لتمكين البعثات الدائمة من إدارة حساباتها ومساهماتها المقررة في الميزانية وتبرعاتها وتحويلات غير ذلك من المسؤوليات المالية ذات الصلة المباشرة بعضويتها في الأمم المتحدة، والحفاظ عليها.

١٥ - وقال إن الأمين العام يعي تماما ما يترتب على ذلك من آثار مالية وتنفيذية خطيرة بالنسبة للمتضررين والأهمية الحاسمة لدعم البعثات الدائمة وموظفيها. وكحل فوري، يسرت الأمانة العامة فتح حسابات مصرفية للبعثات الدائمة

العامة حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام باستمرار بهدف سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات، إلا أنها تعتمد على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بالكامل وفي حينها، وكذلك على التعجيل بوضع الصيغة النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات من أجل توفير المعدات.

١١ - واسترسل يقول إن الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، مع ما يسجل من أنصبة مقررة غير مسددة يبلغ مجموعها ٦٠ مليون دولار، يظل تقريبا على ما كان عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بالرغم من أن دولتين عضو أخريين كانتا قد سددتا بالكامل أنصبتها المقررة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ٩٨ التي وفّت بالتزاماتها بالكامل وحث الدول الأعضاء الأخرى على دفع اشتراكاتها للمحكمتين الدوليتين بالكامل وفي حينها. والوضع النقدي إيجابي حاليا ومن المتوقع أن يظل متينا حتى نهاية السنة على الرغم من أن الوضع المالي النهائي للمحكمتين سيتوقف على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها خلال الأشهر المتبقية من عام ٢٠١٤.

١٢ - وبلغ مجموع الأنصبة المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ١,٨٧ بليون دولار في إطار الحساب الخاص. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان قد ورد القسم الأكبر، ٩٩,٩ في المائة، من الأنصبة المقررة، وكان مبلغ ٠,٥ مليون دولار ما زال مستحقا. ونظرا إلى أن الرصيد النقدي المتبقي سيستخدم بالكامل في تشرين الثاني/نوفمبر وأن الترتيب الذي يقضي بالإذن باستخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص بصورة استثنائية كآلية تمويل مؤقتة للتكاليف المرتبطة به وتكاليف مركز البيانات الثانوي

توفير الدعم للأمين العام عند اضطراره بمسؤولياته الرقابية. ونظم عدد من المناسبات للاحتفال بالذكرى العشرين للمكتب وبما حققه من إنجازات، ومن المقرر تنظيم المزيد من المناسبات على مدار السنة، بما في ذلك عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المكتب تحسينات داخلية في جميع الشعب لإتاحة تركيز عمله وتحسين المساءلة عن موارده، بما في ذلك تحديث إجراءات التشغيل والأدلة، وتوضيح مسارات تأثير البرامج لكل شعبة، ووضع مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة الأنشطة، وتقييم المخاطر التشغيلية باستخدام الإدارة المركزية للمخاطر.

٢٠ - وأضافت تقول إن المكتب يسعى إلى تحسين قدرته على التركيز على المخاطر الاستراتيجية من خلال تنقيح عملية التخطيط القائم على المخاطر التي يضطلع بها للاستفادة من نتائج سجلات المخاطر التي أعدت مؤخرا على نطاق المنظمة بقيادة إدارة الشؤون الإدارية ولجنة الشؤون الإدارية في سياق تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر.

٢١ - السيد ميم (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): قال، في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/69/304)، إن نوعية التوصيات التي تقدمها هيئات الرقابة والتقدم التي تحرزه الإدارة في الاستجابة لها من العناصر البالغة الأهمية لنظام فعال للمراقبة الداخلية. وبالرغم من وجود مجال للتحسين، تواصل الإدارة إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات المقدمة من هيئات الرقابة. وقد أبدت الإدارة أيضا اهتماما بتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر. إلا أنه نظرا لنطاق المنظمة وطابعها المعقد، يتعين على الأمين العام أن يكفل وجود ما يكفي من القدرات لتنفيذ وتعزيز الإدارة المركزية للمخاطر بصورة فعالة.

مع اتحاد الأمم المتحدة الائتماني وهي بصدد إنجاز عملية طلب تقديم عروض لاستحداث شكل جديد من التسهيلات المصرفية بالأمانة العامة. وسيقدم إلى الدول الأعضاء ما يستجد من معلومات بشأن الترتيبات المصرفية الجديدة في المستقبل القريب.

١٦ - تولى السيد روجيكا الرئاسة.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/69/304) و (A/69/308 (Part I) و (A/69/308 (Part I)/Add.1

١٧ - السيدة لابوانت (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت، في معرض تقديم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/308 (Part I) و (A/69/308 (Part I)/Add.1)، إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقارير عن عدد من مجالات الاهتمام الاستراتيجي بالنسبة للمنظمة، بما في ذلك نظام أوجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتحقق الاستباقي في أعمال الاحتياطي على المنظمة التي ترتكبها أطراف خارجية، وأنشطة التقييم الذاتي. وقدم المكتب توصيات بالغة الأهمية تهدف إلى تحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة وكفاءة المنظمة وفعاليتها. وصنفت توصيات مراجعة الحسابات وعرضت باستخدام عناصر المراقبة الداخلية المتكاملة الخمسة: بيئة المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والمعلومات والاتصال، والرصد. واتصل الجزء الأكبر من التوصيات بعنصر أنشطة المراقبة.

١٨ - وعلى مر السنوات العشرين منذ إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، وبغض النظر عن التعديلات الطفيفة التي أدخلت على ولايته، ظل هدفه الرئيسي والأساسي يتمثل في

٢٢ - وليس لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية خطة استراتيجية طويلة الأجل تتجاوز خطط عمل مدة كل منها سنة أو سنتان، فإن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة توصي بالتالي بأن يضع المكتب خطة استراتيجية طويلة الأجل تعالج في جملة أمور ما يلي: الأهداف الاستراتيجية التي تتماشى مع المخاطر الرئيسية للأمم المتحدة وأحدث المبادرات المحدثة للتحويل التي اضطلعت بها الأمانة العامة؛ والتحديات الرئيسية من قبيل حالات الغش في المشتريات؛ والأهداف السنوية لكل شعبة التي تتسق مع الخطة الاستراتيجية. وركزت المداولات التي أجرتها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن استقلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية من حيث التشغيل والميزانية على ترتيبات التمويل والحاجة الممكنة إلى مستشار قانوني. وهاتان المسألتان قيد نظر الإدارة والمكتب. وستستعرض اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن كثب أي مقترحات محددة تنشأ عن تلك المناقشات. ويبين التقرير تفاصيل تتعلق بمسائل أخرى تؤثر على فعالية المكتب وكفاءته، بما في ذلك الوظائف الشاغرة وأوجه التفاوت في الموارد ومدى قوة وظيفية التحقيق.

٢٤ - وأبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أن تنفيذ المشروع التحريبي كان سلسا وأنه لم تسجل حتى تاريخه أي عواقب سلبية أو نتائج غير مقصودة من جراء الكشف العام. واطلعت اللجنة على آراء هيئات الرقابة بشأن الكشف العام عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية. وأشارت وحدة التفتيش المشتركة إلى أنها درجت على نشر تقاريرها دون أن يترتب على ذلك أي آثار سلبية. علاوة على ذلك، فإن التكاليف المرتبطة بالكشف العام كانت زهيدة. وبناء على ذلك، تؤيد اللجنة استمرار نشر تقارير مراجعة الحسابات الداخلية. وكخطوة مقبلة، ينبغي النظر في نشر تقارير التقييم الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٥ - واختتم قائلاً إن التقرير يتضمن، فيما يتعلق بمسألة الإبلاغ المالي، تفاصيل عن النتائج والملاحظات والآراء والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوجا للتخطيط المركزي للموارد والفوائد المحققة منهما، وبشأن التزامات نهاية الخدمة.

٢٦ - السيدة ريوس ريكيينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت، متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية دورا بالغ الأهمية يتعين عليه أن يؤديه في تحسين الضوابط الداخلية، وآليات المساءلة، وفعالية المنظمة وكفاءتها. ومشيرة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، قالت إن المكتب يتمتع، تحت سلطة الأمين العام، باستقلال تنفيذي في الاضطلاع بواجباته

٢٣ - وفيما يتعلق بالإصدار العام لتقارير المراجعة الداخلية لحسابات المكتب، يفترض تحييد الإفصاح العام والشفافية. وما لم تتوفر أسباب تحتم القيام بعكس ذلك، ينبغي توفير إمكانية إطلاع الدول الأعضاء والجهات المعنية الرئيسية الداخلية والخارجية والجمهور على عمل المكتب، مع وضع الضمانات المناسبة لمنع الكشف غير المناسب عن المعلومات الخاصة والحساسة. فالشفافية تعزز تحقيق قدر أكبر من المساءلة وتساعد في كفالة أن تغطي نتائج عمليات مراجعة الحسابات بما تستحقه من اهتمام وتزود أصحاب المصلحة والجمهور بما يلزم من معلومات يسترشدون بها في أحكامهم. ومنذ الشروع في تنفيذ المشروع التحريبي

إزاء حالات التفاوت في الموارد في شعبة التفتيش والتقييم. ويتعين على المكتب مواصلة استعراض هذه المسألة، لا سيما في سياق المخاطر الرئيسية التي تواجه المنظمة والحاجة إلى كفاءة التغطية الرقابية السليمة لتلك المخاطر الرئيسية.

٣٠ - ومشيرة إلى الآثار المالية المترتبة على التوصيات الـ ٩٣٦ المقدمة في تقارير الرقابة الـ ٣٢٦ الصادرة عن المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قالت إن المجموعة تشجع المكتب على مواصلة التركيز على تحسين نوعية التوصيات التي يقدمها. وقد أحاطت المجموعة علما بأنشطة الرقابة المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات وتشديد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتطلع إلى مناقشة تلك الأمور بالتفصيل.

٣١ - وفيما يتعلق بالاستعراض المقبل لولاية المكتب، أكدت المجموعة من جديد أن المكتب جزء لا يتجزأ من الأمانة العامة ولديه مسؤوليات في المجالات الرئيسية المتمثلة في الرصد والتحقيق والمراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش والتقييم، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء. وتطلع المجموعة إلى مناقشة كيفية تحسين كفاءة المكتب وفعالته في تلك المجالات.

٣٢ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): متحدثة أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إليه ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ علاوة على أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، شكرت مكتب خدمات الرقابة الداخلية على العمل الذي قام به خلال السنوات العشرين الماضية لجعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية وكفاءة. وإذ يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقارير الواضحة والمفصلة التي يقدمها المكتب وبجهوده المتواصلة

وبسلطة المبادرة باتخاذ أي إجراء يراه مناسباً للوفاء بمسؤولياته وتنفيذ ذلك الإجراء والإبلاغ عنه، إلا أن نطاق اختصاصه يقتصر على عمليات تقييم فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج والولايات التشريعية للمنظمة، التي ينبغي الاضطلاع بها تمثيلاً مع الولايات ذات الصلة للهيئات الحكومية الدولية، لا سيما لجنة البرنامج والتنسيق.

٢٧ - وفي هذا الصدد، تعيد المجموعة تأكيد دور الجمعية العامة، وفقاً للقرار ٢٤٤/٥٤، بوصفها جهاز الرقابة الرئيسي في المنظمة وتشدد على أن الموافقة على الولايات التشريعية وتغييرها ووقف العمل بها من صلاحيات الهيئات التشريعية الحكومية الدولية حصراً. كما تؤكد المجموعة من جديد على الأدوار المنفصلة والتمايز لآليات الرقابة الداخلية والخارجية وتشدد على أهمية التنسيق الجاري بين المكتب وهيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، دون المساس بولاية وأساليب عمل وصلاحيات أي منها.

٢٨ - ويتعين على المكتب أن يضع خطة استراتيجية طويلة الأجل ومتكاملة تتناول الأهداف الاستراتيجية التماشية مع المخاطر الشديدة التي تواجه الأمم المتحدة ومبادرات الأمانة العامة، بما في ذلك التنقل والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أموجا والمخطط العام لتجديد مباني المقر. كما ينبغي للخطة الاستراتيجية أن تركز على تحديات أخرى من قبيل حالات الغش في المشتريات.

٢٩ - وتابعت تقول إن استمرار تسجيل معدل شواغر عال في شعبة التحقيقات في المكتب، وبخاصة في الميدان، يقوض قدرة المكتب على الوفاء بولايته. وينبغي بذل الجهود لتخفيض معدل الشواغر بدرجة كبيرة، تمثيلاً مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وبخاصة مبادئ التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل. وأعربت عن قلق المجموعة

في اعتماد خطط عمل قائمة على المخاطر ورحبت بتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأن يضع المكتب خطة استراتيجية طويلة الأجل تتماشى مع المخاطر الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة. بالمثل، فقد أعربت عن ارتياحها لأن الإدارة أصبحت في النهاية تولي الاهتمام اللازم للإدارة المركزية للمخاطر، وعن أملها في أن تؤدي العملية في نهاية المطاف إلى وضع تتم فيه إدارة المخاطرة بفعالية، بدلا من تجاهلها.

٣٧ - وفيما يتعلق بالتحقيقات، ينبغي توضيح الأمور التي ينبغي للمكتب معالجتها والتي ينبغي أن يحقق فيها محققون مدربون من وحدات أخرى. أما الحالات التي تنطوي على مستوى عال من المخاطر بالنسبة للمنظمة، فقد يتعين ربما على المكتب معالجتها بينما تحال الحالات الأقل حساسية إلى وحدات أخرى.

٣٨ - وقالت إن التنسيق المناسب مع الهيئات الرقابية الأخرى والتعاون مع الإدارة القائم على الثقة من الشروط الأساسية ليضطلع المكتب بمهامه بفعالية. ولكل من الهيئات الرقابية الثلاث اختصاصاتها ويمكنها أن تسهم بمنظورها القيم عند النظر في أي مسألة معينة. وأشارت إلى وجاهة توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتركيز العمل الجيد الجماعي للهيئات الرقابية في مكان واحد حيث أن ذلك من شأنه أن يعزز بدرجة كبيرة الرقابة التي تقوم بها الدول الأعضاء.

٣٩ - واختتمت قائلة إن الجهود التي يبذلها المكتب لقياس أثر عمله على عملائه موضع ترحيب إلا أنه ينبغي للمكتب أن يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز فعاليته. وإذ تشيد بالدور الذي تؤديه وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية في إطار لجنة الشؤون الإدارية، قالت إن الوفدان يشجعانها على أن تطلب بإلحاح من كبار المديرين تناول

الرامية إلى تحسين نوعية أدائه وسعيه إلى العمل مع الكيانات الرقابية الأخرى في الأمم المتحدة، فإنه يحث المكتب على تحديد كيفية توسيع وتكثيف تعاونه مع الكيانات الرقابية الأخرى بغية تفادي الازدواجية والتداخل.

٣٣ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بآراء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن نتائج المشروع التحريبي المتعلق بالكشف العام عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الصادرة عن المكتب ويؤيد توصيات اللجنة التي تفيد بضرورة مواصلة نشر تلك التقارير لكفالة الشفافية والمساءلة في عمل المكتب.

٣٤ - السيدة شفائتزر (سويسرا): قالت، متحدثة أيضا باسم ليختنشتاين، إن المكتب يضطلع بوظيفة رقابية قوية ساعدت المنظمة على أن تصبح أكثر مساءلة وشفافية وفعالية وكفاءة. وتمثل الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المكتب، اقترانا باستعراض ولايته الذي يجري كل خمس سنوات، فرصة ممتازة لتقييم إنجازاته وتحديد المجالات التي قد تتطلب مزيدا من التعزيز.

٣٥ - وتابعت تقول إن الاستقلال التشغيلي شرط مسبق حيوي لأي وظيفة رقابة، سواء كانت داخلية أو خارجية. ويجب أن تكون وظيفة الرقابة الداخلية قادرة على الاضطلاع بأنشطتها المقررة بطريقة غير منحازة وموضوعية إذا ما أريد لها أن تكون ذات قيمة حقيقية للإدارة. وفي حين لم يبلغ عن أي عقبات تعيق الاستقلال التشغيلي، فإن هيكل التمويل للمكتب الذي يعتريه تجزؤ كبير قد يكون له أثر سلبي على استقلال المكتب التشغيلي. وقالت إن الوفدين يتطلعان إلى معرفة المزيد عن الحلول الممكنة للتصدي لتلك التحديات.

٣٦ - ومضت تقول إنه ينبغي أن يركز النشاط الرقابي أساسا على المخاطر الرئيسية. وقد أحرز المكتب تقدما كبيرا

تستعرض عن كثب جهود المكتب والإدارة الرامية إلى وضع عمليات شاملة للإدارة المركزية للمخاطر.

٤٥ - واحتتم قائلاً إن وفده يشاطر اللجنة رأيها بالنسبة لضرورة أن تنظر الهيئات الرقابية في وضع صحائف وقائع محددة تجمع في مكان واحد الموجزات المقدمة من كل من الهيئات الرقابية، لا سيما عندما تكون تلك الهيئات قد نظرت بشكل مشروع في مواضيع مماثلة.

٤٦ - السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يرحب بالآراء القيمة المقدمة من اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ويشجعها على مواصلة تزويد الدول الأعضاء بتقييمات صريحة لأداء المكتب. وأقرت بوجاهة توصية اللجنة بأن تنظر الهيئات الرقابية في إجراء استعراضات تعاونية لموضوع واحد أو منظمة واحدة حيث أن من شأن ذلك أن يعطي الدول الأعضاء صورة كاملة عن المسائل قيد النظر ويساعدها في الوفاء بواجباتها الرقابية.

٤٧ - وتابعت تقول إن عمل المكتب حيوي للحفاظ على استدامة الأمم المتحدة وفعاليتها: فتركيزه على الاستخدام المسؤول للموارد والاهتمام الذي يولييه للهدر والإدارة يعززان الشفافية والمساءلة عموماً داخل المنظمة. ويشيد وفدها بالمكتب على متابعته النشطة لحالات الغش؛ واستحداث نظم لإدارة المخاطر على نطاق المكتب؛ والشروع في تنفيذ المشروع التحريبي المتعلق بنشر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛ وشغل الشواغر، علماً بأن ذلك يظل مشكلة يصعب حلها.

٤٨ - ومضت تقول إن الكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات له تأثير إيجابي على نوعية التقارير وخطط عمل الإدارة على حد سواء. ونظراً للنجاح الذي حققه المشروع التحريبي المتعلق بالكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، يحث وفدها الجمعية

التوصيات التي تأخر تنفيذها على سبيل الأولوية وأن تخضعهم للمساءلة. وينبغي للإدارة أن تدعم عمل المكتب من خلال تيسير الوصول إلى ما يعتبر ضرورياً من معلومات أو أطراف ثالثة للاضطلاع بولاية المكتب بفعالية.

٤٩ - السيد كاباكتولان (الفلبين): أعاد تأكيد أهمية مواصلة الفصل بين هيئات الرقابة الداخلية والخارجية بغية كفاءة فعاليتها. إلا أنه ينبغي للهيئات الرقابية الحفاظ على علاقات التعاون بينها مع الحرص على أداء أدوارها بصورة منفصلة.

٤٠ - وأعرب عن ارتياح وفده إزاء التقدم المحرز في تعزيز أداء المكتب، لا سيما من خلال استعراضات الجودة الخارجية الدورية. إذ أن هذه الاستعراضات تمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات عن علم بدرجة أكبر فيما يتعلق بالطلبات والمقترحات المقدمة من المكتب.

٤١ - ورحب بالجهود التي يبذلها المكتب لتحديد الأولوية بالنسبة لتوصياته المتعلقة بمراجعة الحسابات على أساس المخاطر وإبراز التوصيات الأكثر أهمية. إلا أنه أعرب عن قلق وفده إزاء التوصيات الـ ٢٥ الهامة التي تأخر تنفيذها والتي تتناول مسائل مثل المشتريات وتفويض السلطة.

٤٢ - وأعرب عن أمله في أن يأخذ المكتب في الاعتبار الملاحظات التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن كيفية تحسين فعاليتها، بوسائل منها وضع خطة استراتيجية طويلة الأجل متكاملة تماماً، وتناول الأهداف الاستراتيجية المتماشية مع المخاطر وآخر مبادرات الأمانة العامة المحدثة للتحويل، وإجراء دراسات استقصائية للعملاء.

٤٣ - وفي معرض تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأن تحدد لجنة الشؤون الإدارية أسباب الزيادة في عدد التوصيات التي تأخر تنفيذها وبأن تكفل أن يلتزم مديرو البرامج بالمواعيد المحددة، قال إنه ينبغي للجنة أن

قال إن وفده لا يعترض على تقييم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلا أنه من الممكن إساءة تفسير التعليقات المتعلقة بمدى تأثير أعمال البحث والتحليل التي تقوم بها اللجنة على عملية وضع السياسات الوطنية. فالحكومات الوطنية تتمتع بجزية تقرير ما إذا كانت ترغب في الاستناد إلى تلك البحوث والتحليلات عند وضع سياساتها. وقال إن اللجنة مؤسسة تتسم بأهمية حيوية بفضل الجهود التي يبذلها أمينها التنفيذي وإن العمل الذي تضطلع به موضع تقدير بالغ لدى حكومته والهيئات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي.

٥٣ - السيدة لا بوانت (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت إن المكتب يعمل على تناول التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومعالجة الشواغل التي أثارها الدول الأعضاء بغية تعزيز الرقابة الداخلية داخل المنظمة. وردا على التعليقات التي تقدم بها ممثل إثيوبيا، قالت إن المكتب ينوه بالدور القيادي الذي يضطلع به الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقالت إنها تعتذر إذا كانت صياغة الفقرة توحى بأن عمل اللجنة لا يسري في المسار الصحيح إذ أن ذلك ليس بالتأكيد الحال. إلا أن اللجنة قد تكون قادرة على ممارسة المزيد من التأثير في المنطقة لو كان لديها إطار منظم لتعقب تأثيرها على عملية وضع السياسات. ولا يصح القول إن اللجنة لا تمارس أي تأثير على البلدان التي تسعى إلى مساعدتها بل إنها غير قادرة على أن تبين مدى ذلك التأثير. وقد وافقت اللجنة على تلك التوصية وهي بصدد وضع نظام لتقييم مدى تأثيرها.

٥٤ - السيد ميم (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): قال إن اللجنة بصدد وضع قائمة بالمواضيع والمنظمات التي قد تكون موضوع صحائف الوقائع المقترحة. وسيتم إطلاع الدول الأعضاء على القائمة حال الانتهاء من وضعها.

العامية على جعل نشرها ممارسة دائمة. كما أشاد وفدها بالمبادرات التي اتخذها المكتب لتعزيز نوعية تقاريره من خلال تحديد المخاطر الرئيسية بوضوح وإيجاز، مما أدى إلى تحسين الفعالية.

٤٩ - وبالرغم من تلك الإصلاحات، لا يزال المكتب يواجه تحديات في تحقيق كامل إمكاناته كهيئة رقابة داخلية تعمل بصورة مستقلة وتكون مسؤولة أمام الجمعية العامة. ومن شأن تمتع المكتب بقدر أكبر من السيطرة على ميزانيته أن يمكنه من الاضطلاع بمهامه الرقابية دون التعرض لأي تأثير من جانب المنظمات والمسؤولين الذين يشرف عليهم. وبالتالي، فإن وفدها يتطلع إلى قيام المكتب باستعراض ترتيباته الخاصة بالتمويل، بما في ذلك أثرها في الاستقلال التشغيلي.

٥٠ - وبالرغم مما أنجز من عمل هائل في السنوات الأخيرة لتعزيز قدرة المكتب في مجال التحقيق، فإنه لا يزال يواجه تحديات من قبيل الجهود الرامية إلى تحويل جميع التحقيقات إليه. وينبغي للمكتب أن يركز اهتمامه على القيام بشكل استباقي بمتابعة الحالات الخطيرة المتعلقة بالغش وسوء إدارة الموارد والفساد والاستغلال والإيذاء الجنسيين. ويتسم التغلب على تلك التحديات بأهمية بالغة لتحسين مصداقية وظيفة المكتب الرقابية وفعاليتها.

٥١ - وفي الختام، أشادت بالمكتب لأخذ مسألة التوصيات التي تأخر تنفيذها على محمل الجد والعمل على إشراك لجنة الشؤون الإدارية وكبار المديرين في معالجة هذه المسألة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في معدل تنفيذ هذه التوصيات عموما. وينبغي للمكتب أن يواصل متابعته الجدية لتنفيذ جميع التوصيات في الوقت المناسب.

٥٢ - السيد أليمو (إثيوبيا): مشيرا إلى الفقرة ٣٦ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/69/308 (Part I))،

إعداد الأرصدة الافتتاحية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واستعراضها من جانب مجلس مراجعي الحسابات، فضلا عن إعداد البيانات المالية التحريية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٧ - وبالنسبة للشواغل التي أثارها اللجنة الاستشارية في الدورة السابقة إزاء عدم وجود نظام مشترك لتسجيل البيانات المالية والمخاطر المرتبطة بالتعديلات المؤقتة للنظم القائمة، فإن البيانات المالية التحريية أثبتت جدوى استخدام الترتيبات الانتقالية، بما في ذلك دفتر الاستاذ الجديد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٥٨ - وأضاف يقول إن مشكلة هامة ظهرت في الربع الأول من عام ٢٠١٤ تمثلت في تراكم البنود المفتوحة التي لم يتم البت فيها بعد في التسويات المصرفية وكشوف المرتبات والحسابات المستحقة الدفع في مشروع أوموجا، مما يشكل خطرا يهدد بيئة المراقبة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتمت معالجة المشكلة من خلال إعادة تنظيم الموارد في البعثات الميدانية وإيفاد موظفين ذوي خبرة من المقرر إلى بعثات ميدانية مختارة؛ إضافة إلى ذلك، أجريت تعزيزات تقنية في مشروع أوموجا وجرى تكثيف التدريب العملي على نظام أوموجا في البعثات الميدانية. ويجري رصد التقدم المحرز عن كثب وتم حاليا خفض هذا التراكم إلى مستويات تعتبر غير جوهرية بالنسبة للبيانات المالية.

٥٩ - أما بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة الأخرى، فكانت المكاتب في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قد قدمت الأرصدة الافتتاحية التي يجري حاليا فحصها وتوحيدها؛ إضافة إلى ذلك، كانت عملية إعداد البيانات المالية التحريية جارية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ووضعت ترتيبات مع مجلس

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/69/155) و A/69/367 و A/69/414

٥٥ - السيد غوازو (مدير شعبة الحسابات): قال، في معرض تقديم التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/69/367)، إن التقرير يتضمن استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي المجموع، كانت ٢١ منظمة من المنظمات البالغ عددها ٢٤ منظمة في منظومة الأمم المتحدة قد انتقلت بنجاح إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكانت المنظمات الـ ٢١ جميعها قد أصدرت بيانات مالية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام ٢٠١٣. وتلك المنظمات بصدد الاضطلاع حاليا بمجموعة من الأنشطة المتعلقة بمرحلة ما بعد التطبيق تتسم بأهمية بالغة للاستمرار في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكفالة تحقيق كامل فوائدها.

٥٦ - وفيما يتعلق بتنفيذ الأمانة العامة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في أعقاب بدء العمل بالمحاسبة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عمليات حفظ السلام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، فقد كانت أولى البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعمليات حفظ السلام قد أكملت بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وقدمت إلى مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إنجاز مراحل هامة رئيسية من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا سيما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك الانتهاء من

الدولية للقطاع العام لعمليات حفظ السلام والعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام على حد سواء في نظام المعلومات الإدارية المتكامل باستخدام دفتر الأستاذ الموازي الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية باعتباره السجل التدويني. ونظرا للتأخير الحاصل في الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بنظام أوموجا في مقر الأمم المتحدة، فقد عدلت الاستراتيجية لتتيح إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة الثانية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وفيما يستمر نشر نظام أوموجا، سيعمل الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفريق مشروع أوموجا على كفالة أن يكون نظام أوموجا العمود الفقري لعمليات المحاسبة والإبلاغ التي تتم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٢ - وُطلب من الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير، بما في ذلك حالة خطة تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والإطار المقترح لتحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشرحت فئات الفوائد الرئيسية الخمس بمزيد من التفصيل وعرضت في خطة لتحقيق الفوائد أقرتها اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتمثل الهدف من الخطة في تحديد فرادى مجالات الفوائد ومؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بكل منها، وتوضيح المسؤوليات ذات الصلة بالنسبة لمؤشرات الأداء الرئيسية والإجراءات اللازمة ومراحل الإنجاز الهامة. وستقدم الخطة إلى لجنة الشؤون الإدارية للموافقة عليها وسيوفر التدريب لكبار المديرين قبل الشروع في تنفيذها.

٦٣ - وستشمل مرحلة ما بعد تنفيذ المشروع وضع استراتيجية لتحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استنادا إلى الدروس المستفادة خلال مرحلة

مراجعي الحسابات لاستعراض الأرصدة الافتتاحية التي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وحالة العملية التجريبية بالنسبة للبيانات المالية الواردة في المجلد الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وواصل الموظفون في المقر العمل بشكل تعاوني مع الأفرقة الداعمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المكاتب الموجودة خارج المقر؛ وستصدر جميع الكيانات المقدمة للتقارير بيانات مالية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

٦٠ - وقال إن التقدم المحرز يعزى إلى الإدارة القوية للمشروع والمخاطر والتغيير. وجرى إطلاع فرادى المكاتب والبعثات على مهام تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعقب التقدم عن كثب شهريا من خلال أداة للإبلاغ. وواصلت اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ممارسة الرقابة على المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وركزت على إدارة المخاطر والمسائل الرئيسية، بما في ذلك الروابط المتصلة بنشر نظام أوموجا وتعزيز النظم القديمة. وواصلت لجنة الشؤون الإدارية واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على حد سواء استعراض المشروع ورصده عن كثب. وفيما يتعلق بإدارة التغيير، عقد الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفريق مشروع أوموجا حلقات عمل مشتركة بشأن إعداد البيانات المالية لصالح موظفي البعثات الميدانية من أجل كفالة أن تكون البعثات الميدانية قادرة على تقديم تقارير تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى البعثات.

٦١ - ومضى يقول إن نظام أوموجا لم ينشر نشرا تاما لدعم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسيجري بالتالي في السنة الأولى إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية

في معرض تقديم التقرير المرحلي الرابع لمجلس مراجعي الحسابات عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/69/155)، إن جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تكون قد طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ويعكس مستوى التقدم المحرز التزام ونشاط الكيانات المعنية ويمثل خطوة هامة نحو تحديث منظومة الأمم المتحدة. وتلقت جميع الكيانات التي بدأت العمل بتلك المعايير في عام ٢٠١٢ رأياً غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات للمرة الثانية وأحرزت الكيانات المتبقية التي ستبدأ العمل بتلك المعايير في عام ٢٠١٤ تقدماً هاماً. إلا أن الاختبار الحقيقي هو ما إذا كانت تلك الكيانات قادرة على ترجمة المعلومات الجديدة إلى تحسينات قابلة للقياس في إطار العمليات وفي سياق تنفيذ الولايات على نحو فعال من حيث التكلفة. وذلك هو المجال الذي يتعين أن يحرز فيه المزيد من التقدم والذي سيركز فيه المجلس عمليات مراجعة الحسابات التي سيضطلع بها في المستقبل على مستوى الكيانات.

٦٧ - وفيما يتعلق بتحقيق الفوائد على مستوى الكيانات التي نفذت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ وعلى مستوى الأمم المتحدة، أشار إلى أنها أحرزت جميعها المزيد من التقدم في وضع وتنفيذ خطط لتحقيق الفوائد. وفي حين ما زال من السابق لأوانه الإبلاغ عن النتائج المحققة، فإن المجلس يشجع الاستفادة من الفوائد الكمية والنوعية على حد سواء. وثمة أدلة واضحة على أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد أدت إلى تحسين عمليات الإدارة المالية إذ أن المجلس يلاحظ أوجه تحسن في عمليات الإغلاق المالي التي تتم شهرياً وفي نهاية السنة ورصداً أفضل للعمليات والضوابط الرئيسية.

التنفيذ وتجربة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ومن أنشطة تحقيق الاستدامة الرئيسة المحددة بالفعل إصدار بيان بالضوابط الداخلية، حسبما أوصى مجلس مراجعي الحسابات. وقد تشمل أنشطة تحقيق الاستدامة الإضافية تعهد الإطار المنظم والنظم والعمليات الداعمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن شأن تلك الأنشطة، التي تشكل إطار خطة تحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المقرر وضعها في عام ٢٠١٥ وبدء تنفيذها في عام ٢٠٠٦، أن تلقي أعباء ثقيلة على كاهل الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمدة طويلة بعد تنفيذ تلك المعايير في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٥.

٦٤ - وقال إن المنظمات الثلاث التي كان من المقرر أن تعتمد المعايير في عام ٢٠١٤، وهي الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة السياحة العالمية، ستصدر في الموعد المحدد بيانها المالي الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقد أنجزت بالفعل عدة مراحل حاسمة، بما في ذلك النجاح في إعداد الأرصدة الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإنجاز العمليات التحريبية لتطبيق تلك المعايير.

٦٥ - وتواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العمل بشكل تعاوني من خلال فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتبادل الدروس المستفادة من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وعمليات تحقيق استدامة الامتثال لها. وفي هذا الصدد، أنشأت فرقة العمل فريق تركيز عاملاً يعني بالأصول للتصدي للتحديات المتصلة بالمخزونات والممتلكات والمنشآت والمعدات في مرحلة ما بعد التنفيذ.

٦٦ - السيد أوفاريل (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): قال،

٦٨ - وقال إن جميع الكيانات استخدمت بدرجات متفاوتة المعلومات الجديدة المتاحة من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحسين تواتر ونوعية المعلومات المالية المقدمة إلى الإدارة، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية والنسب المالية وتعقب أرصدة الحسابات الرئيسية - من قبيل الحسابات المستحقة الدفع والحسابات المستحقة القبض - من أجل تحسين إدارة التعهدات بالتمويل من الجهات المانحة. وقد تمثل الخطوة المقبلة في أن تستخدم جميع الكيانات تلك المعلومات الجديدة من أجل تعزيز عملية صنع القرارات والرقابة الإدارية على العمليات؛ ويتطلع المجلس إلى الوقوف على أدلة واضحة على ذلك في عمليات مراجعة الحسابات التي سيضطلع بها في المستقبل.

٧١ - واسترسل يقول إن الإدارة على الصعيد المحلي وعلى مستوى المقر وكبار المسؤولين ملتزمة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وفي عملياتها لحفظ السلام؛ إلا أن أوجه التعقيد الملازمة لهذه العملية وترتيبات التنفيذ الانتقالية، التي تنطوي على استخدام عدة نظم قديمة معززة بالتوازي مع تنفيذ نظام أو موحدا، تشكل صعوبات كبيرة وتزيد من خطر حدوث أخطاء من جراء استخدام أحد النظم.

٧٢ - وفي حين أحرز تقدم هام في إعداد أرصدة افتتاحية صحيحة من الناحية المادية لبعثات حفظ السلام، فقد تم الانتهاء من إعداد الأرصدة الافتتاحية بعد أربعة أشهر من الموعد المقرر لها. إلا أنه تعذر على المجلس تقديم تأكيدات بأن المعاملات والأرصدة المسجلة خلال السنة يتم تجهيزها وتبناها والإبلاغ عنها على النحو المناسب. وأشار المجلس أيضا إلى الضغوط الإضافية التي نشأت عن التأخر في إكمال البيانات المالية التجريبية والتأخر في الاتفاق على منهجية لتقدير قيمة موجودات المخزون لعمليات حفظ السلام. وتعي الإدارة تلك المشاكل وتعمل على إيجاد حل لها.

٧٣ - وفي أعقاب تنفيذ نظام أو موحدا في عمليات حفظ السلام، ظهرت مشاكل كبيرة تتعلق بالمعاملات المالية لم يتم إيجاد حل لها بعد. وخلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ لعمليات حفظ السلام، كان هناك كم كبير من المعاملات المفتوحة وغير المسواة فيما يتعلق بالتسويات المصرفية والحسابات المستحقة الدفع وكشوف المرتبات، مما قد يؤثر على سلامة السجلات المحاسبية والمالية لعمليات حفظ

٦٩ - وتابع يقول إن هناك قدرا أقل من الأدلة على أن المعلومات المالية الجديدة تستخدم حاليا خارج وحدات الشؤون المالية لحفز التحسينات في مهام تسيير الأعمال، وفي إطار العمليات، وفي سياق تنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة. إلا أن أحد الأمثلة الإيجابية على ذلك استعراض الأمم المتحدة الاستراتيجي للمرافق الذي يستخدم المعلومات الجديدة المتعلقة بالأصول والمتوفرة من جراء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بهدف اقتراح طريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة لتخطيط مشاريع صيانة المرافق وتحديد الأولويات المتصلة بها على أساس قابل للمقارنة.

٧٠ - ولاحظ التفاوت في التقدم المحرز في تحويل دور الوظائف المتعلقة بالشؤون المالية على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة إلا أنه أشار إلى ازدياد الحاجة إلى أن تتولى هذه الوظائف القيادة في السعي إلى تحسين الإدارة المالية في مجال تسيير الأعمال ككل وإلى أن تساعد المديرين على فهم التكاليف وتيسير تنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية من

تترتب أي تكاليف على ذلك الاقتراح إذ أن المجلس لم يطلب أي أتعاب لإصدار تقاريره المرحلية عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيواصل المجلس دعم الإدارة في الاضطلاع بواجبها الرئيسي المتمثل في الحفز على تحقيق الفوائد من تنفيذ تلك المعايير وتحقيق تلك الفوائد والإبلاغ عنها.

٧٧ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/69/414)، إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، وبخاصة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالرغم من حالات التأخير التي أعاققت تقدم المشروع في مراحله الأولى. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة أيضا بإنجاز مراحل هامة بالنسبة لعمليات حفظ السلام توجت بإعداد البيانات المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعمليات حفظ السلام في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. أما بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة الأخرى، فإن اللجنة الاستشارية واثقة من أنها تسير في المسار الصحيح نحو إعداد بيانات مالية تتمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام ٢٠١٤ بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. علاوة على ذلك، ظلت نفقات المشروع ضمن الميزانية الإرشادية البالغة ٢٧ مليون دولار.

٧٨ - وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، أعربت اللجنة الاستشارية عن قلقها إزاء التأخير المستمر في تنفيذ مشروع أوموجا وما يشكله ذلك من خطر على تحقيق كامل فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتوقع اللجنة الاستشارية الانتهاء من وضع خطة تحقيق الفوائد بغية تنفيذها في أقرب وقت ممكن وأوصت بأن يطلب إلى الأمين

السلام، ومما قد يدل أيضا على أنه لربما تعذر تطبيق الضوابط الداخلية الرئيسة خلال السنة المالية بأكملها أو خلال جزء منها. وسيختتم المجلس نظره في ذلك الأمر في إطار عملية مراجعة الحسابات المقبلة لعمليات حفظ السلام للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧٤ - وقال إن المجلس غير قادر حتى الآن على تقديم تأكيدات بشأن توفير بيئة مراقبة لكامل عملية التوحيد على نطاق هيكل النظام المعقد لإعداد بيانات مالية تتمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالنسبة للأمم المتحدة إذ أن ذلك لم يتم إنجازه أو اختباره بعد. ومن الأهمية بمكان أن يتم الانتهاء من إنشاء بيئة المراقبة واختبارها بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٤.

٧٥ - وقد أحرزت الكيانات الـ ١٢ التي بدأت العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقدما هائلا في معالجة الشواغل التي سبق أن أعرب عنها المجلس في تقريره المرحلي الثاني (A/67/168). وفي حين قد لا تتوفر أي ضمانات بهذا الشأن، فإن لدى هذه الكيانات أسباب وجيهة لتوقع النجاح في إعداد البيانات المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٧٦ - وسيكون التقرير المرحلي الرابع التقرير الأخير الذي يقدمه المجلس عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونظرا إلى أن جميع كيانات الأمم المتحدة ستكون قد نفذت تلك المعايير بحلول نهاية عام ٢٠١٤، فإن المجلس يرى من الضروري أن يتحول النقاش إلى مسألة قيام الكيانات التي تستخدم تلك المعايير من بين عدد من الأدوات الإدارية بتنفيذ ولاياتها تنفيذا أكثر فعالية من حيث التكلفة. وفي حال ظهور مشاكل هامة في عمليات التنفيذ المتبقية، سيتم الإبلاغ عنها في التقرير الذي يعده المجلس عن الكيان المعني. ولن

٨٢ - وتابعت تقول إن المجموعة ترحب بإصدار إطار السياسات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي يوفر دليلاً أكثر تفصيلاً لتطبيق المعايير في الأمانة العامة. والمجموعة على ثقة من أنه سيتم استكمال الوثيقة وتتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة أن يكفل الأمين العام إكمال الدليل المحاسبي وإتاحته في أقرب وقت ممكن.

٨٣ - وأعربت عن ترحيبها بتوفير التدريب والحلقات الدراسية في مجال تنفيذ المعايير لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الموظفون والدول الأعضاء واللجنة الاستشارية. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة إلى إطلاع المستخدمين النهائيين لنظام أوموجا على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من خلال عقد دورات تدريبية.

٨٤ - واختتمت قائلة إن المجموعة تشدد على ضرورة مواصلة تعقب نفقات المشروع وفوائده وتسجيلها طوال فترة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطلع إلى الحصول على ما يستجد من معلومات إضافية في هذا الصدد.

٨٥ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت، متحدثة أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إليه ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا: وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ علاوة على أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا، إنها ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باعتبار ذلك خطوة هامة نحو تحديث منظومة الأمم المتحدة. إلا أن تنفيذ تلك المعايير لا يمثل هدفاً بحد ذاته. إذ ينبغي أن يؤدي تنفيذها إلى توفير معلومات مالية جديدة وأكثر دقة. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إذ أن المعلومات المالية الجديدة لا تستخدم حتى الآن بما فيه الكفاية خارج وحدات الشؤون المالية لحفز التحسينات في مهام تسيير الأعمال، وفي إطار العمليات، بل والأهم من ذلك في

العام تعقب عملية تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والإبلاغ عنها في جميع أنحاء الأمانة العامة.

٧٩ - واحتتم قائلاً إن اللجنة الاستشارية تلاحظ بارتياح أن ٢١ من أصل ٢٤ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد نجحت في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأنها تلقت جميعها آراء غير مشفوعة بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق ببياناتها المالية لعام ٢٠١٣. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يستمر التعاون على نطاق المنظومة بين تلك الكيانات في أنشطة ما بعد مرحلة التنفيذ لتحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨٠ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت، متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة ترحب بأن ٢١ من أصل ٢٤ كيانات نجحت حالياً في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطلع إلى الحصول على ما يستجد من معلومات بشأن التقدم الذي تحرزته الكيانات المتبقية، أي الأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة السياحة العالمية. وثمة أدلة واضحة على أن المعايير المحاسبية الدولية أسهمت في تحسين عمليات الإدارة المالية على نطاق الكيانات وتطلع المجموعة إلى تحقيق المزيد من التحسينات.

٨١ - ونظراً إلى أن التأخير في نشر نظام أوموجا أثر على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فيتعين على فريق مشروع أوموجا والفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مواصلة العمل معاً لضمان تحقيق الفوائد المتوقعة من تنفيذ تلك المعايير. كما ينبغي للفريقين أن يواصلوا التعاون مع مجلس مراجعي الحسابات؛ وتطلع المجموعة إلى الحصول على ما يستجد من معلومات في هذا الصدد.

بمكان إكمال جميع الوثائق ذات الصلة في أقرب وقت ممكن وتحديثها. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع مجلس مراجعي الحسابات على أنه ينبغي لجميع الكيانات التي تنفذ المعايير أن تنظر، بناء على خطط تحقيق الفوائد وغيرها من التحسينات الجارية بالفعل، في كيفية استخدام المعلومات الجديدة المستمدة من الإطار المحاسبي للحفز على وضع تخطيط أفضل يكون أطول أجلا وأكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي. وفي الختام، ينبغي أن يتم تنفيذ المعايير ضمن الموارد المتوفرة في المقر وفي المكاتب الميدانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٥

سياق تنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة. ويتمثل التحدي بالتالي في أن تستخدم الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعلومات المالية الجديدة المتاحة لتحسين المساءلة والشفافية والمراقبة والاستدامة المالية، فضلا عن زيادة الفعالية من حيث التكلفة في عملية صنع القرارات وتوفير الخدمات الحيوية. وهو أمر يتسم بأهمية أكبر نظرا للقيود المالية والاقتصادية وازدياد المخاطر المالية التي تواجه كيانات الأمم المتحدة.

٨٦ - وأضافت تقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب بازدياد التعاون بين الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفريق مشروع أوموجا، بما يشمل المواءمة بين سجل مخاطر كل منهما وعقد حلقات عمل مشتركة، ويتطلع إلى معرفة الأثر الإيجابي الذي ترتب في أساليب العمل على تلك المبادرات المحدثة للتحويل في عمليات تسيير الأعمال. إلا أنه لا يزال يساوره القلق إزاء الآثار المحتملة لحالات التأخير في تنفيذ مشروع أوموجا، مما قد يعني أن الجدول الزمني لنشر نظام أوموجا لا يتماشى مع الجدول الزمني لتقديم التقارير وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨٧ - وتابعت تقول إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالنهج المنظم لأنشطة التدريب الذي اتبعه الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالاستناد إلى تحليل مفصل للاحتياجات التدريبية ويرحب بالجهود الرامية إلى توفير التدريب إلى أكبر عدد من المستفيدين في جميع أنحاء المنظمة من خلال توفير دورات تدريبية قائمة على الحاسوب ودورات يشرف عليها مدربون.

٨٨ - ومضت تقول إن نشر إطار السياسات المحاسبية للمعايير، الذي أنشئ لإتاحة التطبيق المتسق لتلك المعايير ودعم تحقيق فوائدها هو موضع ترحيب إلا أنه من الأهمية